دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية

د/ أحمد فوزي الخولي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

«جامعة شقراء» - المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي فى المملكة العربية السعودية، وعبر استخدام المنهج الاستقرائي – الاستنباطي، فقد تبيَّن سرعة انتشار التكنولوجيا المالية واستخدامها بالمملكة العربية السعودية، والراجع من تزايد عدد شركات التكنولوجيا المالية وحجم الاستثمار بها فى المملكة، وأن التكنولوجيا المالية المطبَّقة فى المملكة العربية السعودية ساعدت فى تعزيز الشمول المالي بها، حيث أثَّرَت على أبعاد الشمول المالي الثلاثة، من حيث وصول الخدمات لفئات المجتمع مع سهولة استخدامها بجودة عالية وبتكلفة مناسبة.

وتُوصي الدراسة بعدة نقاط أهمها: العمل على توعية ونشر ثقافة الشمول المالي وفوائده بين جميع أفراد المجتمع، وضرورة إصدار التشريعات التي تُنظِّم عمل التكنولوجيا المالية، وتعمل على حماية الأضرار والمحاذير الناتجة عن استخدامها، واستمرار الجهود المبذولة وزيادتها نحو الاعتماد على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة؛ من أجل تحسين وتسهيل استخدام الخدمات المالية بين جميع فئات المجتمع، مع حث وتشجيع الدول العربية على إنتاج تكنولوجيا مالية محلية تتناسب مع ظروف المجتمع العربي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، الاستقرار المالي، التكنولوجيا المالية.

The Role of Financial Technology in Enhancing Financial Inclusion

Applied to the Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Ahmed fawzy

Abstract

The current study aimed to demonstrate the role of financial technology in promoting financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia. Using an inductive-deductive approach, it demonstrated the rapid spread and use of financial technology in the Kingdom of Saudi Arabia, driven by the increasing number of financial technology companies and the volume of investment in them. The study also demonstrated that financial technology implemented in Saudi Arabia has helped promote financial inclusion, impacting the three dimensions of financial inclusion: access to services across all segments of society, ease of use, high quality, and at an appropriate cost. The study recommends several key points, most notably: raising awareness and disseminating the culture of financial inclusion and its benefits among all members of society; issuing legislation that regulates financial technology and protects against the harms and risks resulting from its use; and continuing and increasing efforts to leverage modern and innovative technologies to improve and facilitate the use of financial services among all segments of society. It also urges and encourages Arab countries to produce local financial technology that is appropriate for the circumstances of Arab society.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Services, Financial Stability, Financial Technology.

مقدمة:

منذ اكتشاف النقود كوسيلة لتبادل المتغيرات الاقتصادية العينية (منتجات وموارد وغيرها) أصبح النشاط الاقتصادي ذا جانبين: فقد قام بجانب الاقتصاد الحقيقي أو العيني - المتمثل فى السلع والخدمات والموارد الاقتصادية بصفة عامة والجانب آخر هو الاقتصاد النقدي والذي يتمثل فى وسائل الدفع والتبادل وتمويل الاقتصاد العيني، وإلى جانب الأصول العينية ظهرت الأصول المالية، وكانت النقود هي المُمثل الوحيد للأصول المالية، ولم تلبث النقود أيضًا أن تطوَّرَت حتى أصبحَت مجردة من كلِّ مظهر مادي حتى أصبحَت فى شكل ملكية لأسهم أو سندات أو أوراق تجارية، ثم تطوَّرَت الأدوات المالية مع ظهور مؤسَّسات مالية وسيطة بما أدَّى إلى زيادة فرص الادخار والاستثمار، وأدَّى تطوُّر الأصول المالية إلى تطوُّر ودعم الاقتصاد العيني، وبالتقدم التكنولوجي زادت كفاءة هذه الأدوات وانتشار استخدامها إلى أن ظهرت فكرة الشمول المالي؛ لإظهار حجم هذه الأدوات مقابلًا للثروة العينية (المنتجات)، حتى يكون هناك تناسب بينهما يقع تحت سيطرة وسلطة الدولة؛ حتى يُمكنها وضع السياسات النقدية الملائمة للتوازن بينهما؛ من أجل استقرار وتطوُّر النشاط الاقتصادي على مستوى قومي ودولي.[١]

وحيث يشهد العالم فى الوقت الحالي التحوُّل من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي (الاقتصاد الرقمي)، وذلك لقصور الاقتصاد النقدي عن ملاحقة التطوُّرات الاقتصادية الحديثة للدول والاقتصاد العالمي، لعل من أهمها المساعدة على توسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي أو اقتصاد الظل كما يُطلق عليه فى كثير من الدول النامية.

ويُعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي يُعوَّل عليها فى خطة التحوُّل نحو الاقتصاد الرقمي، لما يُوفِّره هذا القطاع من خدمات مالية تُساعد بدرجة كبيرة فى تحقيق منظومة الاقتصاد الرقمي. وإن كان يُوجد أشكال مختلفة من مقدِّمي الخدمات المالية خارج القطاع المصرفي، كمكاتب البريد وشركات التأمين وشركات الاتصالات وغيرها، والتي تُوفِّر بعض الاحتياجات المالية

(١) فى تفصيل ذلك انظر: د. حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة رقم٢٥٧، الكويت مايو ٢٠٠٠، ص (١٣٥:١٦٨).

خاصة للفقراء غير القادرين على تلبية تلك الاحتياجات من خلال البنوك، إلا إن انتشار الخدمات المالية من خلال مصارف بنكية رسمية يُوفِّر الرقابة على الأنشطة المالية من قبل الدولة، ويُحقِّق التوجُّه نحو الاقتصاد الرقمي، ويحدُّ من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛ الأمر الذي يُؤدِّي إلى فاعلية السياسة النقدية للدولة. من أجل ذلك برز الاهتمام بظاهرة الشمول المالي، والتي تعني وصول الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع خاصة فئة الفقراء، وذلك من خلال قنوات رسمية بالدولة.

ولقد زاد الاهتمام بالشمول المالي على المستوى العالمي عقب الأزمة المالية العالمية، والتي وقعَت عام ٢٠٠٨، ممَّا دعا كافة الدول إلى الاهتمام بتلك الظاهرة وبفرض إجراءات عديدة لتطبيق الشمول المالي على نطاق كلِّ دولة، لما له من آثار هامة على الاقتصاد القومي للدولة.

ويُشترط لتحقُّق الشمول المالي ثلاثة شروط والتي يُمكن أن نُطلق عليها أبعاد الشمول المالي والتي تتمثل فى: وصول الخدمات المالية لدى فئات المجتمع، والاستخدام الفعلي لهذه الخدمات، وجودة الخدمات ذاتها وانخفاض تكلفتها بالنسبة للمستخدمين.

ويتطلَّب تطبيق الشمول المالي وانتشاره وسائل وإجراءات عديدة، لعل من أهمها استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لتوفير وتسهيل الخدمات المالية لدى كافة فئات المجتمع؛ ممَّا دعا الأمر إلى الاهتمام بالتكنولوجيا المالية، والتي تتمثل فى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فى إتاحة وتسهيل الخدمات المالية لدى أفراد وفئات المجتمع.

أهمية البحث:

تتمثَّل أهمية البحث فى اختياره لموضوع التكنولوجيا المالية، والذي يحظى باهتمام كبير، سواء على المستوى المحلِّي أو على المستوى الدولي، لما لها من دور حيوي وفعَّال فى مستوى الشمول المالي والذي ينعكس إيجابيًا على النشاط الاقتصادي للدولة، وتحقيق منظومة التحوُّل إلى الاقتصاد الرقمي، والقضاء

على الاقتصاد غير الرسمي والحد من الأضرار المترتبة عليه، ويأمل الباحث أن يُساهم هذا البحث فى توضيح الآثار الناتجة عن استخدام التكنولوجيا المالية فى تطبيق وانتشار الشمول المالي، مع توضيح جهود المملكة العربية السعودية فى هذا الشأن.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث فى الوقوف على مدى تأثير التكنولوجيا المالية فى تطبيق وتعزيز الشمول المالي، وذلك فى ظلِّ التوجُّه العالمي نحو التحوُّل من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي.

لذا فإن الدراسة تسعى للإجابة عن تساؤل رئيس وهو:

- ما دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي فى المملكة العربية السعودية؟
- وينبثق من التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، تتمثل فى الآتي:
- ما أهم جوانب الشمول المالي وأهميته؟
- ما أهم المفاهيم حول التكنولوجيا المالية؟
- ما أثر التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية لدى فئات المجتمع فى المملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فى:

- تعرف أهم جوانب الشمول المالي.
- إلقاء الضوء على التكنولوجيا المالية وصور تطبيقها فى المملكة العربية السعودية.
- بيان دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي فى المملكة العربية السعودية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث فى منهجه على الأسلوب التحليلي الوصفي بطريقتيه الاستقرائية والاستنباطية، مع التوضيح بالبيانات الإحصائية بما يخدم أغراض البحث والقيام بتحليلها، وذلك لتحديد آثار تطبيق التكنولوجيا المالية على تحقُّق وتعزيز الشمول المالي فى المملكة العربية السعودية.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأوَّل: أهمُّ الجوانب المتعلِّقة بالشمول المالي وأهميته.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التكنولوجيا المالية.

المبحث الثالث: انعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي فى المملكة العربية السعودية.

المبحث الأوَّل

أهم الجوانب المتعلِّقة بالشمول المالي وأهميته

سوف نتعرَّض لأهم الجوانب المتعلِّقة بالشمول المالي من خلال النقاط التالية:

أولًا: مفهوم الشمول المالي Financial Inclusion Concept :

يُعرف البنك الدولي الشمول المالي: بكون الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مُفيدة وبأسعار ميسورة تُلبِّي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمُدَّخرات والائتمان والتأمين- ويتمُّ تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (١)، وقد عرَّفته الأمم المتحدة على أنه: توفير خدمات مالية مناسبة وفعَّالة لجميع الطبقات الاجتماعية والفئات التي تحتاج إلى خدمات مالية بتكلفة معقولة(٢).

كما يُعرفه التحالف العالمي للشمول المالي(AFI) (٣)على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمَّشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تُقدَّم لهم بشكل عادل وشفَّاف وبتكاليف معقولة"

أمَّا المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(٤) (CGAP) فتُعرِّف الشمول المالي بأنه :"وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعَّال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام فى بيئة منظمة تنظيمًا جيدًا".

ولقد عرَّفه البنك المركزي المصري بمعنى: أن كل فرد أو مؤسَّسة فى المجتمع تجد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، مثل حسابات التوفير، والحسابات الجارية،

---

(1) https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

(2) United Nations Capital Development Fund. Building inclusive financial sectors for development. United Nations Publications, p 2, 2006.

(٣) التحالف العالمي للشمول المالي (The Alliance for Financial Inclusion) سيأتي الحديث عنه بالتفصيل عند توضيح أهمية الشمول المالي على المستوى الدولي. https://www.findevgateway.org/ar/organization/alliance-financial-inclusion-afi

(٤) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) CGAP سيأتي الحديث عنها بالتفصيل عند توضيح أهمية الشمول المالي على المستوى الدولي.

وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة.

يتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم الشمول المالي يحتوي على جانبين: الجانب الأول: وهو الشمول، ويعني: شمول كافة أفراد وفئات المجتمع، أمَّا الجانب الثاني: فهو المالي، ويعني: الخدمات المالية المصرفية، ومن ثم يعني بالشمول المالي: استخدام كافة أفراد المجتمع - خاصة الفئات ذوي الدخول المنخفضة - الخدمات المالية المصرفية. فالشمول المالي بهذا المفهوم يُعتبر أسلوبًا جديدًا لممارسة المعاملات المالية بين أفراد وفئات المجتمع، وذلك عن طريق إجراء تلك المعاملات بطريقة إلكترونية من خلال قنوات رسمية بالدولة، وهو بذلك يُعدُّ تحوُّلًا فى أسلوب ممارسة المعاملات المالية من الأسلوب الورقي إلى الأسلوب الإلكتروني، بالإضافة إلى أن كافة المعاملات المالية تتمُّ من خلال المؤسَّسات المالية (البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وغيرها) بدلًا من لجوء الأفراد إلى استثمار مدخراتهم لدى أفراد آخرين، وتمويل مشروعاتهم من خلال الاقتراض من أفراد آخرين دون الاستعانة بالمؤسَّسات المالية الرسمية؛ ممَّا نتج عنه مضار كثيرة منها إقامة مشروعات اقتصاد الظل، وقيام البعض بالنصب والاحتيال على آخرين لجمع مدَّخراتهم بدعوى استثمارها ودفع لهم فوائد عالية ثم فى النهاية يمتنع عن الدفع، ويستولي على تلك المدخرات؛ ومن ثم يُعدُّ الشمول المالي حماية للأفراد وللمجتمع من تلك المضار.

ثانيًا: أهداف الشمول المالي:

تتمثل أهم الأهداف المرجوَّة من تطبيق الشمول المالي فيما يأتي: [١]

توفير الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، مع سهولة الوصول إليها، ومن الأمثلة على تلك الخدمات: المدفوعات والتحويلات والخدمات الائتمانية والاستشارات المالية وحسابات التوفير المصرفية.

(١) ماجد محمود محمد أبودية: دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي فى النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر- غزة، ٢٠١٦، ص: ٢٢.

القضاء على الأسواق المالية غير الرسمية من خلال انخراط جميع مُستخدمي الخدمات المالية داخل القنوات الرسمية للدولة.

خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء الاجتماعي.

ولقد أصبح الشمول المالي هدفًا إستراتيجيًا لدى المؤسَّسات المالية، وعلى رأسها البنوك المركزية إلا أنه كهدف يُعدُّ أيضًا وسيلة لتحقيق أهداف أخرى والتي أهمُّها ما يأتي: (١)

الاستقرار المالي (Financial Stability)؛ والذي يُعتبر حائط صدٍّ للأزمات المالية العنيفة التي يُمكن أن تُصيب الاقتصاد القومي، سواء من وجود خلل فى السياسة النقدية أو من خلال الأزمات الدولية التي تحدث فى الدول المتقدِّمة تُؤثِّر على اقتصاديات الدول النامية كدول تابعة، وهذه الأزمات قد تُؤثِّر سلبيًا على الموازنة العامة للدولة أو على سعر الصرف، وبالتالي تُخفض معدَّلات النمو الاقتصادي.

النزاهة المالية (Financial Integrity) والحماية المالية للمستهلك (Consumer Financial Production))؛ حيث إن المعايير الدولية قد تتطلَّب مكافحة غسيل الأموال والجرائم المنظَّمة وتمويل الإرهاب وغير ذلك، ولتحقيق ذلك يجب أن يتمَّ التنفيذ بطريقة صحيحة؛ حتى لا يستبعد كثير من المتعاملين فى الخدمات المالية الرسمية لمجرد التكهُّن بأنها قد تكون معاملات غير مشروعة.

النمو الاقتصادي؛ حيث يُمكن أن يتمَّ ذلك عن طريق تسهيل إنشاء فروع للبنوك الوطنية، خاصة فى المناطق الريفية أو النائية؛ لجذب أكبر عدد من العُملاء للتعامل مع الجهات الرسمية والتيسير على المواطنين لفتح حسابات ادخار لهم فى البنوك الرسمية، مع توفير حوافز كافية لتشجيع الادخار وخفض

(١) - د. عادل عبد العزيز السن؛ دور الشمول المالي فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد (٥) العدد (٢) كلية الحقوق جامعة السادات، ديسمبر ٢٠١٩، ص: ٥٠:٢٦.

Ibor, B., Ikpa Offiong, A., & Samuel Mendie, E. (2017). Financial inclusion and performance of micro, small and medium scale enterprises in Nigeria. International Journal of Research Granthaalayah, 5(3), p:104–122.

Janattah. Toutou and Xiaodong (2011)," The Relationship Between Liquidity Risk and Performance:An Empirical Study of Banks In Europe2005-2010", Master Thesis, University of Umea.

الاستهلاك الترفي، والقضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج بالتيسير على المستثمرين والمنتجين، خاصة الشركات الناشئة ومشروعات الاقتصاد الموازي التي تعمل خارج النطاق الرسمي للدولة.

ثالثًا: شروط تحقُّق الشمول المالي:

يتطلب تطبيق الشمول المالي توافر ثلاثة شروط، والتي تتمثل فيما يأتي: [1]

١- وصول الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع: والذي يستلزم إزالة كافة العوائق التي تقف أمام توفير تلك الخدمات لكافة أفراد المجتمع، خاصة الفئات ذوي الدخول المنخفضة والتي فى الغالب ممَّن يصعب وصول تلك الخدمات إليهم بتكلفة مناسبة لدخولهم.

٢- الاستخدام الفعلي للخدمات المالية: حيث إنه ليس بمجرد وصول الخدمات والمنتجات المالية لأفراد المجتمع يستوجب استخدامهم لها، فالاستخدام الفعلي لتلك الخدمات هو الذي يُحقّق الغرض الرئيس من تطبيق الشمول المالي، والذي يتمثل فى انخراط كافة أفراد المجتمع داخل المنظومة المالية الرسمية للدولة، والحد من الاقتصاد غير الرسمي.

٣- جودة الخدمات المالية: والتي تعني مستوى الخدمة المقدمة؛ أي: قدرة الخدمة على تلبية احتياجات المستهلك حالة استخدامها، فقد تكون الخدمة المالية بالرغم من توافرها للمستهلك واستخدامه الفعلي لها إلا أنها غير كافية لتلبية كافة احتياجاته؛ نظرًا لضعف مستوى الخدمة، فعلى سبيل المثال من المُمكن توفير خدمة تحويل الأموال للعميل، إلا أنه عند قيام العميل باستخدام تلك الخدمة يجدها مقصورة على إتاحة تحويل الأموال داخل الدولة فقط وغير متوفر إمكانية تحويلها إلى أشخاص فى دول أخرى.

ممَّا سبق يتضح أنه حتى يتمَّ تطبيق منظومة الشمول المالي بطريقة فعَّالة، يجب وصول الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع خاصة الفئات ذوي الدخول المنخفضة، والقيام باستخدامها فعليًا مع تقديم تلك الخدمات بمستوى يُلبّي كافة احتياجات المستهلك لمثل هذه الخدمات بتكلفة مناسبة.

(1) World Bank, Financial Inclusion Strategies, P: 17.

رابعًا: عوائق تحقيق الشمول المالي فى الدول النامية:

يُوجد عوائق تقف أمام وصول الخدمات المالية إلى المستهلك، ومن ثم تحقيق الشمول المالي، وهذه العوائق نجدها من جانبين: جانب الطلب على هذه الخدمات، وجانب العرض لها.

بالنسبة لجانب الطلب تتمثل أهم العوائق فى: نقص الوعي المتعلّق بالسلع والخدمات المالية، والثقافة المحدودة، والاستبعاد الاجتماعي، والتأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقُّق منها منخفضة التكلفة وسهلة، فالعديد من الخدمات المالية لا تتناسب مع الفقراء، سواء من ناحية عظم التكلفة الخاصة بتلك الخدمات، أو من ناحية عدم تلبية احتياجات هذه الفئة ذات الدخل المنخفض من المجتمع. كما أنهم ليس لديهم طريقة آمنة لادخار أموالهم واستثمارها، ويعتمدون على المُقرضين غير الرسميين والشبكات الشخصية للحصول على الائتمان[١]

أمَّا من جانب العرض فبشكل عام يُمكن الإشارة إلى وجود عدد من التحديات التي تُواجه النظم المالية للدول العربية عمومًا، وتعمل على الحد من فُرص النفاذ للخدمات المالية، وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي: [٢]

عدم تطوُّر البنية التحتية للقطاعات المالية العربية، وذلك بالقدر الذي يكفل زيادة فُرص النفاذ للتمويل. وعلى الرغم من التحسُّن النسبي فى مستويات البنية التحتية لتلك القطاعات فى الآونة الأخيرة، فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقوِّمات الأساسية لزيادة فرص النفاذ للتمويل، فضلًا عن وجود مشاكل فى تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة من نقص المدَّخرات المحلية وانخفاض الاستثمارات المحلية الموجَّهة لزيادة معدَّلات الإنتاج مع زيادة معدَّلات الاستهلاك القومي.

(1) McKinsey.2023. What is financial inclusion? Article. August 7. https://www.mckinsey.com/featured-insights/mckinsey-explainers/what-is-financial-inclusion#/.

(٢) صندوق النقد العربي، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل فى الدول -العربية، ورقة عمل فى اجتماع الدورة ٣٦ لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسَّسات النقد العربية، الكويت ٠١ اكتوبر ٢٠١٢، ص:٢٤٠.

ضعف مستويات المنافسة بين المؤسَّسات المالية والمصرفية فى الدول العربية عمومًا.

غياب التصنيف المالي والقانوني المُحدَّد لمؤسَّسات التمويل متناهي الصغر فى الدول العربية، حيث تُسجَّل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي محدَّد على هذه المؤسَّسات.

خامسًا: أهمية الشمول المالي على المستوى الدولي:

على إثر الأزمة العالمية المالية التي حدثَت فى عام ٢٠٠٨ بدأ المجتمع الدولي يُولي اهتمامًا بالشمول المالي كأداة مالية هامة تُساعد فى الاستقرار المالي وتجنُّب الأزمات المالية.

حيث يأتي الشمول المالي على رأس أولويَّات صنَّاع القرار على مستوى العالم كأولويَّة اقتصادية، حيث يُساعد فى تحقيق عددٍ من الأهداف التي أقرَّتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ والتي منها خفض الفقر وخلق المزيد من فُرص العمل؛ لذلك يهتمُّ العديد من التكتلات والمنظمات الدولية منها مجموعة العشرين وصندوق النقد والبنك الدوليين بزيادة مستويات الشمول المالي العالمي؛ لذلك تتبنَّى كثير من الدول إستراتيجيات وإصلاحات هادفة إلى تحسين مستويات الشمول المالي بها، خاصة وقد أثبتَت بعض الدراسات وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. [١]، كما أن الشمول المالي يُحقِّق الاستقرار الكلي ويزيد من فاعلية السياسة النقدية للدولة ويُوفِّر للأفراد والشركات الحصول على الخدمات المالية بأسعار مناسبة. [٢]

ففي عام ٢٠٠٨ تأسَّس التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) The Alliance for Financial Inclusion، وهو شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي تعمل على

(١) د. توات عثمان: التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي للقطاع المصرفي -تجارب ودروس دولية للدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، التحول الرقمي و أثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، ص: ١٥، مارس ٢٠٢١.

Kim, D.-W., Yu, J.-S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business and Online, 43

(2) Jungo, João, Mara Madaleno, and Anabela Botelho. "The relationship between financial inclusion and monetary policy: a comparative study of countries' in Sub-Saharan Africa and Latin America and the Caribbean." Journal of African Business 23.3 (2022). p:795.

تشجيع تبنِّي سياسات مالية شاملة فى الدول النامية لمواجهة الفقر، كما تعمل أيضًا على تطبيق الشمول المالي فى تلك الدول، وذلك من أجل زيادة الخدمات المالية الملائمة للفقراء، وقد تزايد عدد أعضائه ليصل إلى أكثر من ١٠٥ مؤسَّسات من ٨٨ بلدًا عضوًا منذ ٢٠٠٨ [١].

وفي قمَّة مجموعة العشرين (G٢٠) [٢] فى عام ٢٠١٠ فى سيول، أقرَّ قادة مجموعة العشرين بالشمول المالي كإحدى الركائز الأساسية لأجندة التنمية العالمية، وقاموا بوضع خطة عمل ملموسة للشمول المالي، ولم يتمَّ تضمين الشمول المالي بشكل بارز فى إعلان القادة فحسب، بل تم تسليط الضوء عليه أيضًا باعتباره مكونًا مهمًّا فى جدول أعمال إصلاح القطاع المالي، فضلًا عن آثاره الملموسة فى التخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو المستدام وتعزيز فعالية السياسة النقدية [٣].

بعد ذلك، أعلن القادة رسميًا فى ١٠ ديسمبر ٢٠١٠ فى سيول عن إنشاء (GPFI) لإضفاء الطابع المؤسَّسي على ذلك العمل، والتي تعني الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) وهي منصَّة شاملة لجميع دول مجموعة العشرين، والدول المهتمَّة من خارج مجموعة العشرين وأصحاب المصلحة المعنيين لمواصلة العمل على الشمول المالي، بما فى ذلك تنفيذ خطة عمل الشمول المالي لمجموعة العشرين، التي تم إقرارها فى قمَّة مجموعة العشرين فى سيول.

وفي عام ٢٠١٢ انضمَّت مجموعة البنك الدولي ومنتدى تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى GPFI كشريك منفِّذ، كما انضمَّت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى GPFI كشريك منفِّذ فى عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٤ انضمَّ

(1) https://www.findevgateway.org/ar/organization/alliance-financial-inclusion-afi /

(٢) مجموعة العشرين هي: المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي، وتضم قادة من جميع القارات، ويمثلون دولًا متقدمة ونامية. وتمثل الدول الأعضاء فى مجموعة العشرين، مجتمعة، حوالي ٨٠٪ من الناتج الاقتصادي العالمي، وثلثي سكان العالم، وثلاثة أرباع حجم التجارة العالمية. ويجتمع ممثلو دول المجموعة لمناقشة القضايا المالية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

وتتمثل أعضاء مجموعة العشرين فى: الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وجمهورية كوريا ، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

https://g20.org/ar/about/Pages/whatis.aspx

(3) Maher, Salma. "Financial Inclusion and Monetary Policy-Investigating the Relationship between Financial Inclusion and Monetary Policy: The Case of Egypt, P3," (2022).

تحالف Better Than Cash والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) أيضًا كشريكين منفِّذين.[١]

وعلى صعيد آخر نجد من أهمِّ المنظمات الداعمة للشمول المالي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) CGAP، وهي شراكة عالمية تضمُّ أكثر من ٣٠ منظمة رائدة تسعى إلى تعزيز خدمات الشمول المالي. وتعمل سيجاب على تطوير حلول مبتكرة من خلال البحوث العملية والحوار النشط مع مُقدِّمي الخدمات المالية وواضعي السياسات ومؤسَّسات التمويل لتطبيق تلك النُّهُج على نطاق واسع. وتجمع سيجاب -التي يقع مقرُّها فى البنك الدولي- بين نهج عملي لتنمية الأسواق المسؤولة وبرنامج توعية يستند إلى الأدلة والشواهد؛ لزيادة حصول الفقراء على الخدمات المالية التي يحتاجون إليها لتحسين أحوالهم المعيشية.[٢]

(1) www.gpfi.org
(2) https://www.cgap.org

المبحث الثاني
مفاهيم حول التكنولوجيا المالية

يُمكن توضيح أهم المفاهيم حول التكنولوجيا المالية من خلال النقاط التالية:

أولًا: تعريف التكنولوجيا المالية (financial Technology):

تعدَّدَت تعريفات التكنولوجيا المالية والتي يُطلق عليها اختصارًا "fintech"، فمن بينها: تعريف معهد البحوث الرقمية بالعاصمة الأيرلندية (دبلن) والذي عرَّفها على أنها: " الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة فى مجال القطاع المالي، والتي تشتمل على مجموعة البرامج الرقمية المستخدمة فى العمليات المالية للبنوك، كالمعاملات مع الزبائن، والخدمات المالية كتحويل الأموال وتبديل العملات وحساب نسب الفوائد ومعرفة الأرباح المتوقَّعة للاستثمارات، وغيرها من العمليات المصرفية." (١)

كما عرَّفها البعض على أنها: "تطوُّر فى الخدمات المالية بقيادة التكنولوجيا نتيجة للتغيُّرات التي حدثت فى توقُّعات العملاء، وتوافر منتجات التمويل مع زيادة مساندة ودعم الحكومات والهيئات التنظيمية" (٢).

ونجد مَن عرَّفها على أنها: " ابتكار مالي تقني يُؤدِّي إلى ابتكار جديد فى نماذج الأعمال أو التطبيقات أو العمليات أو المنتجات والخدمات المرتبطة بها؛ الأمر الذي ينعكس على الأسواق والمؤسَّسات المالية وتوفير قنوات التمويل." (٣)

كما عرَّفها مجلس الاستقرار المالي على أنها: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا بحيث يُمكنها من استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، والتي لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسَّسات المالية والخدمات المالية." (٤)

---

(١) زينب حمدي، وأوقاسم الزهراء: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. المجلد (٨) العدد (١)،. الجزائر، ٢٠١٩، ص: ٤٠٢.

(2) KPMG, "value of fintech", octobre 2017, p 06, online:
https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/uk/pdf/2017/10/value-of-fintech.pdf

(3) John Schindler, "Fintech and financial innovation:Drivers and Depth" ,finance and economics discussion series, 7 Sep 2017, p02, online:
https://papars.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstractid=2029731

(٤) ذهبية لطرش، وسمية حراق: واقع التكنولوجيا المالية فى الدول العربية وأهميتها فى تعزيز الشمول المالي فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد (٥)، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠٢٠، ص: ٩٥.

كما عرَّفها البعض على أنها: "صناعة اقتصادية مكوَّنة من شركات، والتي تستخدم التكنولوجيا فى نشاطها Pبغرض صنع أنظمة مالية أكثر كفاءة، فهي جزء حيوي ناتج من دمج قطاع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا، حيث تُركِّز هذه الشركات على استخدام التكنولوجيا ودخول الأسوق من خلال منتجات وخدمات مبتكرة غير تقليدية."(١)

يتضح لنا من استعراض التعريفات السابقة أن التكنولوجيا المالية يُمكن اعتبارها: استخدام التكنولوجيا الحديثة كوسيلة للوصول إلى الخدمات المالية بطريقة ميسَّرة، حيث كونها ابتكارات تقنيات حديثة فى مجال نوعية وأدوات الخدمات المالية التي تُقدِّمها المؤسَّسات المالية لعملائها.

ثانيًا: مجالات التكنولوجيا المالية:

تتعدَّد مجالات التكنولوجيا المالية، حيث تُساهم فى عدة قطاعات من أهمها: (٢)

قطاع المدفوعات والتحويلات: وهو أكثر القطاعات الذي تُساهم فيه التكنولوجيا المالية، حيث تُوفِّر للعملاء خدمات المدفوعات الرقمية، وهي أساليب إلكترونية للدفع متنوِّعة، والتي من أهمها: خدمات دفع الفواتير، وطرق الدفع عبر شبكة الإنترنت، والدفع من خلال الأجهزة المحمولة والمحافظ الإلكترونية، وتبادل العملات بدون تكلفة، والتحويلات المالية للخارج (TransferWis)، وإدارة تدفُّقات الدفع للتجارة الإلكترونية.

قطاع التمويل الشخصي والاقتراض والتمويل الرقمي: يُعرف التمويل الرقمي بأنه: خدمات مالية يتمُّ تقديمها للعملاء عبر الإنترنت، حيث يتمُّ توفير

(1) Marco Giodana, "fintech sector: Business model analysis in the mobile payment area", Master thesis, April 2018, p14, online:
https://webthesis.biblio.polito.it/7269/1/tesi.pdf

(٢) - مصطفى سلام عبد الرضا، وحيدر محمد كريم، وسنان عبد الله حرجان: التكنولوجيا المالية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد٤، العدد٢، العراق، ديسمبر٢٠٢٠، ص: ١٣٠.

ميرفت محمد عبد الوهاب: التكنولوجيا المالية ومدى استفادة الفئات الأكثر احتياجًا للخدمات المالية فى مصر، مجلة مصر المعاصرة العدد (٥٤٧)، يوليو٢٠٢٣، ص: ٩٥:٩٤.

د. وهيبة عبد الرحيم، ود. الزهراء أوقاسم: التكنولوجيا المالية فى دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٣٨ أغسطس ٢٠١٩، ص: ٢٥٤.

د. فرحى زكرياء: التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق الميزة التنافسية على مستوى البنوك الإسلامية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مجلد(٨) العدد(٢)، الجزائر، ديسمبر٢٠٢٣، ص: ١٧٩.

خدمات الإنفاق لشراء سلع معمرة كالسيارات، والادخار، والائتمان، وسداد جميع الالتزامات الضريبية وغيرها، وذلك من خلال خدمات التقنية التي تُوفِّرها قاعدة بيانات العملاء لدى البنوك من واقع بياناتهم المتوفرة لديها.

قطاع الإقراض: والذي يشتمل على شركات التكنولوجيا المالية التي تُوفِّر خدمات التمويل الجماعي والإقراض المباشر وتدوير الأموال ومنصَّات المقارنة بين القروض. والإقراض من نظير إلى نظير، وتعمل هذه المنصَّات على توفير المعلومات للأفراد والشركات لحثهم على الإقراض المتبادل بأسعار فائدة منخفضة وبإجراءات ميسَّرة.

إدارة الثروات- المستشار الآلي: حيث يحتاج الأفراد الذين لديهم مدخرات يودُّون استثمارها إلى مساعدة فى اختيار أوجُه الاستثمار المناسبة لهم، فيلجؤون إلى المستشار الآلي، وهي منصَّات تعمل على توجيه نصائح للمستثمرين، فيقوم بها المستشار الآلي من خلال أسئلة يطرحها على المستثمر ثم يُحدِّد له مجموعة من الصناديق المناسبة له للاستثمار بها.

التنظيم التكنولوجي: والذي يُطلق عليه التكنولوجيا التنظيمية، والذي يُساعد البنوك والمؤسَّسات المالية على العمل وفقًا لقواعد الامتثال، والتي تشمل المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير، ومن أهمها رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال، وقواعد اعرف عميلك، والتي يقصد بها: العمليات التي تُحدِّد وتتحقَّق من هوية العملاء لمنع الغش والتلاعب.

التأمين الرقمي: والذي يُطلق عليه تكنولوجيا التأمين (Insurtech)، وهو مصطلح يُشير إلى استخدام الابتكارات التكنولوجية المصمَّمة للاستفادة من المدخرات، ويتكوَّن هذا المصطلح من كلمتين وهما:(Insurance)) التأمين و Technology)) تكنولوجيا. ويُعدُّ التأمين الرقمي نموذجًا حديثًا فى صناعة التأمين، حيث يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين تقديم خدمات التأمين بشكل أكثر فعالية وكفاءة، ويُوفِّر هذا النموذج لشركات التأمين فرصًا لتقديم خدمات تأمينية مبتكرة، مثل التسجيل السريع وتسوية المطالبات بشكل أكثر فعالية، بالإضافة إلى استخدام تحليل البيانات لتحسين تجارب

العملاء. ويُحقّق التأمين الرقمي عدة فوائد والتي منها تحسين الكفاءة التشغيلية وتوفير تجربة مستخدم أفضل عبر الإنترنت، واستخدام تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، وذلك لتحسين تخصيص منتجات التأمين. بالإضافة إلى القدرة على الاستجابة السريعة لمتطلَّبات العملاء، والعمل على تحفيز الابتكار فى تطوير منتجات جديدة.

ثالثًا: أدوات التكنولوجيا التي تقدِّمها المؤسَّسات المالية للعملاء:

لقد أصبحَت الأدوات التي تُقدِّمها المؤسَّسات المالية للعملاء ذات طابع إلكرتوني كوسيلة للحصول على جميع الخدمات المالية، وذلك عن طريق شبكات الإنترنت أو الاتصالات ممَّا يُضفي عليها الطابع الإلكتروني والرقمي، وتتمُّ دون أن ينتقل العميل إلى مقر البنك أو المؤسَّسة المالية؛ ممَّا يُوفِّر الجهد على كلٍّ من العميل والبنك.

رابعًا: أهمية التكنولوجيا المالية فى الارتقاء بالخدمات المالية:

تعمل التكنولوجيا المالية على الارتقاء بالخدمات المالية، حيث تُقدِّم العديد من المميزات لمستهلكي تلك الخدمات من خلال السرعة والمرونة؛ كون العميل يستطيع الحصول على الخدمة المالية المرغوب بها بدون الحاجة إلى الانتقال إلى المؤسَّسة المالية، وإنَّما يُمكنه تلقِّي الخدمة من خلال القنوات والأدوات المتعدِّدة للتكنولوجيا المالية مثل: التليفون المحمول (mobile banking) وغيرها. [1] وكما تُساعد التكنولوجيا المالية فى تحسين وتيسير استخدام الخدمات المالية، حيث تُوفِّر فرصًا هائلة كانخفاض التكاليف التي يتحمَّلها العملاء والدفع الفوري وتوفير خدمات متعدِّدة وفرص الحصول على التمويل للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أنه لا يُمكن التوسُّع فى الابتكارات المالية على حساب سلامة ومتانة المصارف فى التوفيق بين حجم الإيداعات من ناحية وطلبات العملاء للتمويل أو الإنفاق الاستهلاكي من ناحية ثانية وتحقيق أرباح مالية من ناحية ثالثة، كما لا يجوز أن

(١) د. محمد صبري أبو زيد: المنظومة القانونية المنظمة للتكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الفتح، الإسكندرية، ٢٠٢٤، ص: ٢٩.

يحدث هذا التوسُّع على حساب حماية المستهلك وأمن المعلومات؛ حتى لا تتحوَّل الابتكارات الحديثة إلى أدوات للاحتيال والقرصنة وتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تهديد الاستقرار المالي، ولذلك يتعيَّن على البنوك المركزية والجهات الرقابية مُراعاة ذلك بحرص. (١)

خامسًا: تحديات التكنولوجيا المالية للدول العربية:

يُوجد العديد من التحديات التي تُواجه استخدام التكنولوجيا المالية، والتي من أهمها: (٢)

عدم وجود بنية تحتية شاملة تسمح بجمع وتخزين البيانات والمعلومات وإمكانية الوصول اليها بسهولة، والتي تحتاجها البنوك والشركات العاملة فى مجال التكنولوجيا المالية. وتلك البنية يجب أن تشتمل على البنوك والمصارف ومقدِّمي الخدمات غير المصرفية تحت تنظيم وإشراف الدولة.

قلة رؤوس الأموال والاستثمارات والشركات الناشئة فى التكنولوجيا المالية والتي تحمل قدرة تنافسية فى هذا المجال.

عدم وجود وسريان تشريعات وتنظيمات كافية لحماية المستهلك فى مجال الخدمات المالية بما يتناسب مع غموض الصناعة المالية المعتمدة على وسائل التكنولوجيا الحديثة، ومن أهم تلك التشريعات: تشريعات الجرائم الإلكترونية وأمن المعلومات والأمن السيبراني، وهي خدمات مهمة تحمي أنظمة تقنية المعلومات والبيانات التجارية من التهديدات السيبرانية مثل القرصنة الإلكترونية واختراقات البيانات والتي تُعدُّ ضرورية فى تمكين الشركات من حماية سلامة وسرية وتوافر معلوماتها من القرصنة والاحتيال الإلكتروني. ومن أهم الدول العربية التي قامت بإصدار مثل هذه التشريعات (مصر والمملكة العربية السعودية والجزائر وتونس وعمان والإمارات العربية المتحدة).

عدم توافر المهارات والكفاءات لوظائف التقنية المالية المؤهَّلة للعمل فى مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية.

(١) د. توات عثمان: التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي المصرفي- تجارب ودروس دولية للدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦،١٥.

(٢) - د.توات عثمان: التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي المصرفي- تجارب ودروس دولية للدول العربية، المرجع السابق، ص: ١٦.

مصطفى سلام عبد الرضا، وحيدر محمد كريم، وسنان عبد الله حرجان: التكنولوجيا المالية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة، ص: ١٣٠.

المبحث الثالث

انعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي فى المملكة العربية السعودية

سوف نتعرَّض فى المبحث الراهن لانعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي فى المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال إلقاء نظرة عامة على الدول العربية، ثم نعرض بعد ذلك نظرة تفصيلية لجهود المملكة العربية السعودية، وآثار تلك الجهود على الشمول المالي، وذلك على النحو التالي:

أولًا: نظرة عامة على الدول العربية فى مجملها:

أظهرت الدول العربية فى السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا فى مجال الشمول المالي، ولكن لا تزال قضية الشمول المالي تحتلُّ مكانًا أقلَّ أهمية بالنسبة للقضايا الأخرى، حيث يتبيَّن أن نحو ٦٢٪ من البالغين فوق ١٥ سنة من سكان الدول العربية فى نهاية عام ٢٠١٧ لا تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية أو شبه الرسمية، حيث تقع المنطقة العربية فى هذا الشأن فى المرتبة الأخيرة بين ست مناطق أو مجموعات إقليمية على صعيد الشمول المالي.

وفي مسحٍ أُجرِي عام ٢٠١٦ اتضح زيادة عدد الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية بمقدار سبعة أضعاف من عام ٢٠٠٩ وتركَّزَت استثماراتها فى مصر والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة وقد نشأت هذه الشركات جنبا إلى جنب فى إطار منافسة مع البنوك والتي تستعين هي أيضا بالتكنولوجيا الرقمية للانتقال إلى نماذج العمل الأكثر تركزًا على العملاء، بينما لا يزال استخدام الإنترنت محدودًا فى بعض البلدان العربية.

كما تُشكل قطاعات حلول الدفع الإلكتروني والاقتراض الجانب الأكبر من الاستثمارات فى التكنولوجيا المالية، ومع ذلك لا تزال المعاملات النقدية ذات أهمية كبيرة، وتظلُّ التكنولوجيا المالية قليلة نسبيًا لحصول المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. (١)

(١) د. توات عثمان: التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي المصرفي- تجارب ودروس دولية للدول العربية، المرجع السابق، ص: ١٦:١٥.

ثانيًا: جهود المملكة العربية السعودية تجاه التكنولوجيا المالية:

لقد بذلَت المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة من أجل تطبيق واستخدام التكنولوجيا المالية فى المملكة، ومن أهم تلك الجهود:

إطلاق مبادرة فينتك السعودية (Fintech)، وهي مبادرة أطلقها البنك المركزي السعودي بالشراكة مع هيئة السوق المالية، وذلك فى أبريل ٢٠١٨م كخطوة تحفيزية من أجل تطوير مجال التقنية المالية فى المملكة العربية السعودية وتعزيز دوره الحيوي فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية. وتطمح المبادرة فى تحويل المملكة العربية السعودية إلى وجهة للابتكار فى مجال التقنية المالية، وإيجاد منظومة مزدهرة ومسؤولة. وتسعى لتحقيق ذلك من خلال دعم تطوير البنية التحتية اللازمة لنمو مجال التقنية المالية فى المملكة، وبناء القدرات والمواهب التي تتطلبها شركات الفنتك المالية ودعم روَّاد الأعمال فى مجال التقنية المالية فى كلِّ مرحلة من مراحل تطوُّرهم. (١)

إنشاء شركات التقنية المالية بالمملكة العربية السعودية وزيادة عددها كلَّ عام مع زيادة حجم الاستثمارات بهذه الشركات، وقد تمكَّن البنك المركزي السعودي من إدارة هذا النمو فى ذلك القطاع من خلال إجراء تغييرات تشريعية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الزيادة فى عدد شركات التقنية المالية وحماية المستهلك والاستقرار المالي، حيث أصدر البنك لوائح التمويل الجماعي بالدَّيْن فى عام ٢٠٢١، ولوائح خدمة الدفع الآجل فى عام ٢٠٢٣ والتي تهدف إلى تنظيم ترخيص الشركات التي تقدِّم خدمة الدفع الآجل، وتحديد المتطلَّبات والمعايير الأساسية المطلوبة لتقديم الخدمة فى المملكة. (٢)

ويُوضح الشكل التالي (شكل١) تطوُّر عدد شركات التقنية المالية بالمملكة العربية السعودية وحجم الاستثمارات بها، وذلك خلال الفترة من (٢٠١٨:٢٠٢٣)، حيث نجد عدد الشركات قد تزايد من ١٠ فى عام ٢٠١٨ إلى أن وصل إلى ٢١٦ بحلول

(1) https://fintechsaudi.com/

رحاب عادل صلاح الدين أمين. تجارب دولية فى التكنولوجيا المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية GIEM، المجلد ١٠٩، ٢٠٢١. ص: ٥٧.

(٢) التقرير السنوي للتقنية المالية عام٢٠٢٣، فنتك السعودية، ص: ٤٦.

عام ٢٠٢٣، كما تزايد حجم الاستثمار فى تلك الشركات من ٥ ملايين دولار فى عام ٢٠١٨ إلى أن وصل إلى ٧٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٣، وهذا يدلُّ على سرعة انتشار التكنولوجيا المالية واستخدامها بالمملكة العربية السعودية.

(المصدر: التقرير السنوي للتقنية المالية عام٢٠٢٣، فنتك السعودية، ص: ٢٣)

وفي عام ٢٠٠٤م، تم إطلاق نظام سداد فى المملكة كأوَّل نظام لفوترة المدفوعات، والذي يخدم بشكل أساسي أكبر الشركات والجهات الحكومية المصدِرة للفواتير فى المملكة، وذلك فى عدة قطاعات ومجالات مختلفة، كالكهرباء والمياه والاتصالات والتعليم.

تم إطلاق نظام المدفوعات الفورية (سريع) فى فبراير ٢٠٢١ م، والذي يُتيح إتمام عمليات التحويل بشكل فوري فى جميع أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة بين عملاء البنوك فى المملكة، برسوم تبلغ نصف ريال للحوالة التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠ ريال، وريال واحد للعمليات التي تزيد قيمتها عن ذلك.[١].

(١) تقرير استخدام وسائل الدفع عام ٢٠٢١، البنك المركزي السعودي، ص: ٢٣.

تم تطوير المنظومة المصرفية المفتوحة فى المملكة والتي تُمكِّن البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من إطلاق خدماتها للمُستفيدين خلال عام ٢٠٢٣م، الأمر الذي يُؤدِّي إلى وجود منتجات جديدة ومُبتكرة، ويرفع من التنافسية فى القطاع المالي.

ثالثًا: آثار جهود التكنولوجيا المالية التي قامت بها المملكة على مستوى الشمول المالي:

لقد ساعدت التكنولوجيا المالية المطبَّقة فى المملكة العربية السعودية فى تطبيق وتعزيز الشمول المالي بها، والذي يتضح لنا من خلال المؤشرات التالية:

حصة المدفوعات النقدية والإلكترونية للأفراد فى المملكة العربية السعودية:

ويُوضِّح الشكل التالي (شكل ٢) حصة المدفوعات النقدية والإلكترونية للأفراد فى المملكة العربية السعودية من حيث عدد المدفوعات، حيث نجدها تنقسم فى عام ٢٠١٩ ما بين ٣٦٪ مدفوعات إلكترونية مقابل ٦٤٪ مدفوعات نقدية، ثم تغيَّرت هذه النسبة لصالح المدفوعات الإلكترونية إلى أن وصلَت بحلول عام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٧٠٪ مدفوعات إلكترونية مقابل ٣٠٪ مدفوعات نقدية. وهذ يُشير إلى زيادة نسبة الشمول المالي بالمملكة من خلال التوجُّه إلى استخدام المدفوعات الإلكترونية على حساب المدفوعات النقدية.

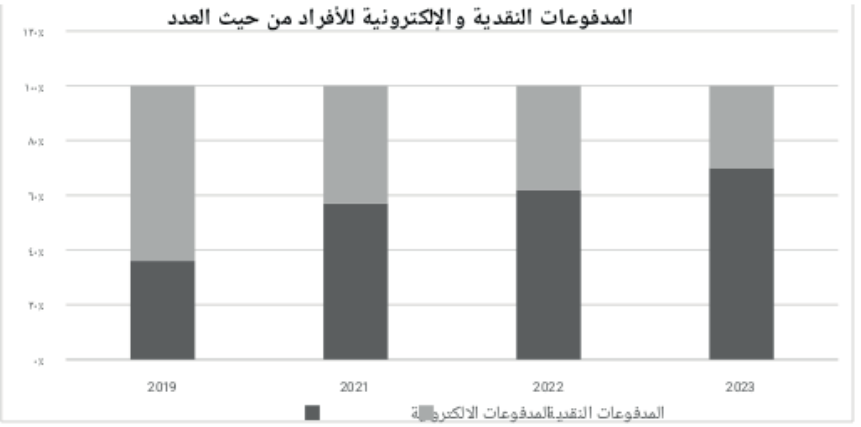

(المصدر: تقرير دراسة استخدام وسائل الدفع ٢٠٢٣: البنك المركزي السعودي، ص: ٥)

بطاقات الدفع الإلكترونية:

ونجد أن بطاقات الدفع الإلكترونية هي أكثر وسائل الدفع الإلكترونية التي يستخدمها شريحة الأفراد فى المملكة، حيث تُشكل ما يُقارب من نصف عمليات الدفع المنفَّذة من قِبَل الأفراد من حيث العدد والتي كان لها أكبر الأثر على تراجع عمليات الدفع النقدي، ويُوضح الشكل التالي (شكل٣) تطوُّر عدد البطاقات فى المملكة، وذلك خلال الفترة (٢٠١٨:٢٠٢٣) حيث نجدها فى عام ٢٠١٨ ٢٨٥٦٠٠٠٠ بطاقة إلى أن وصلَت فى عام ٢٠٢٣ إلى ٤٧٧٦١٠٠٠ بطاقة.

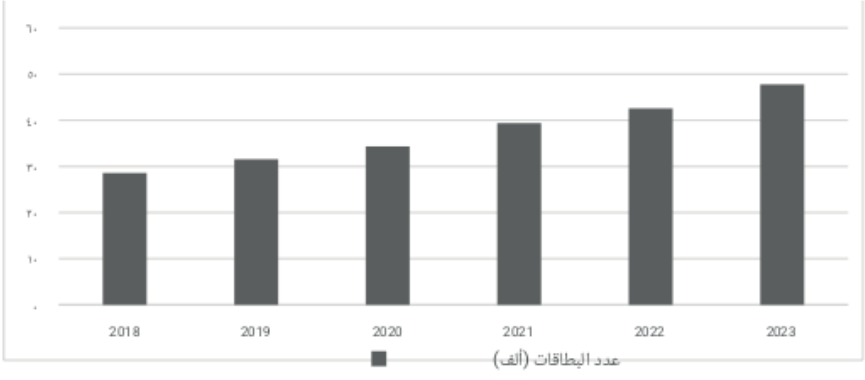

(المصدر: تقرير دراسة استخدام وسائل الدفع ٢٠٢٣: البنك المركزي السعودي، ص: ١٦)

أجهزة نقاط البيع:

كما نجد تطوُّرًا ملحوظًا فى عدد أجهزة نقاط البيع فى المملكة خلال نفس الفترة، وهي الأجهزة الإلكترونية التي يتمُّ من خلالها السداد الإلكتروني فى نقاط البيع، والتي تُوضِّح فى الشكل التالي (شكل٤) حيث نجدها تطوَّرت من ٣٥٢٠٠٠ جهاز فى عام ٢٠١٨ إلى أن وصلَت إلى ١٧٣٩٠٠٠ جهاز فى عام ٢٠٢٣.[١]

(١) تقرير استخدام وسائل الدفع عام ٢٠٢١، البنك المركزي السعودي ص:٢٣. متاح على موقع البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx

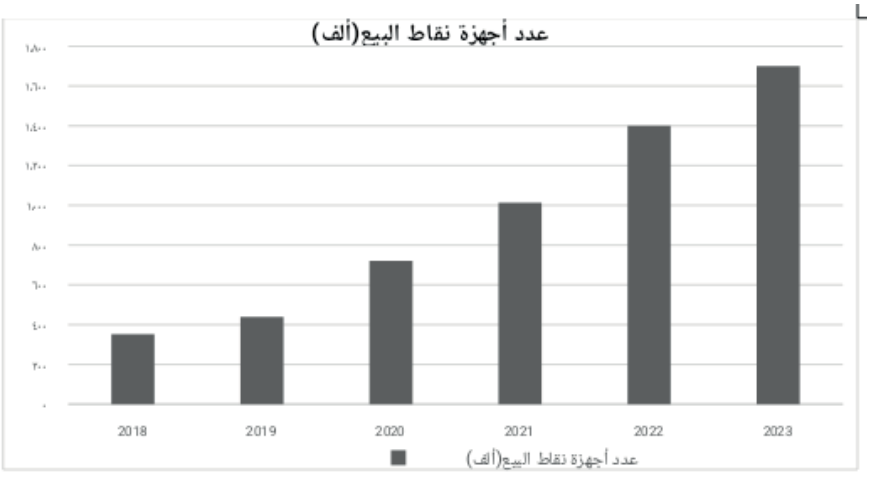

(المصدر: تقرير دراسة استخدام وسائل الدفع ٢٠٢٣؛ البنك المركزي السعودي، ص: ١٦)

تطوُّر حجم الإيداعات لدى البنوك التجارية:

لقد تطوَّر حجم الإيداعات لدى البنوك التجارية تطوُّرًا كبيرًا داخل المملكة العربية السعودية نتيجة لتطبيق وزيادة أدوات التكنولوجيا المالية فى الأعوام الأخيرة والتي نتج عنها زيادة انتشار الشمول المالي، واعتماد الأفراد على استخدام الخدمات المالية لدى البنوك الرسمية للدولة، ويُوضِّح الشكل رقم (٥) تطوُّر حجم الإيداعات لدى البنوك التجارية السعودية لكلِّ ١٠٠٠ بالغ، حيث تطوَّر من ١٠٥٣ فى عام ٢٠١٨ إلى أن وصل إلى ١٧٤٦,٥ فى عام ٢٠٢٣.

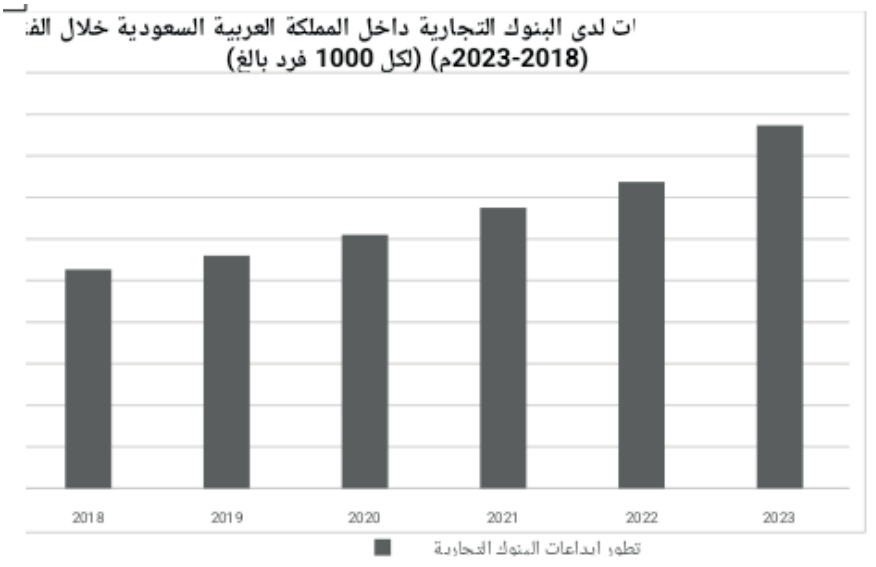

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٣م، متاح على:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3

جدول المؤشرات المالية بالمملكة العربية السعودية

يُوضح الجدول التالي عدد شركات التقنية المالية الفاعلة وحجم الاستثمارات فى التقنية المالية فى المملكة العربية السعودية كمؤشِّرين للتكنولوجيا المالية بالمقارنة بعدد أجهزة نقاط البيع وعدد البطاقات كمؤشِّرين للشمول المالي، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٨م إلى ٢٠٢٣م.

جدول رقم (١)

	جهود التكنولوجيا المالية		أثر الجهود على الشمول المالي بالمملكة		
السنة	عدد شركات التقنية المالية الفاعلة	حجم الاستثمارات فى التقنية المالية (مليون دولار)	عدد أجهزة نقاط البيع (ألف)	عدد البطاقات (ألف)	حجم الإيداعات بالبنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ
٢٠١٨	١٠	٥	٣٥٢	٢٨,٥٦٠	١٠٥٣
٢٠١٩	٢٠	١٨	٤٣٩	٣١,٥٤٠	١١١٩,٧
٢٠٢٠	٦٠	٧٨	٧٢١	٣٤,٣٣٧	١٢٢٠
٢٠٢١	٨٢	١٥٧,٢	١٠١٣	٣٩,٣٧٣	١٣٥٠,٥
٢٠٢٢	١٤٧	٤٠٠	١٤٣٨	٤٢,٥٦٣	١٤٧٤,٨
٢٠٢٣	٢١٦	٧٢٠	١٧٣٩	٤٧,٧٦١	١٧٤٦,٥
نسبة الزيادة (سنة الأساس ٢٠١٨)	٪٢١٦٠	٪١٤٤٠	٪٤٩٤	٪١٦٨	٪١٦٦

(المصدر: التقرير السنوي للتقنية المالية عام٢٠٢٣ فنتك السعودية، ص: ٢٣ وتقرير دراسة استخدام وسائل الدفع ٢٠٢٣: البنك المركزي السعودي، ص: ١٦، وتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٣، والجدول من إعداد الباحث).

يتضح من استقراء الأرقام الواردة بالجدول السابق ما يلي:

أولًا: مؤشرات جهود المملكة فى مجال التكنولوجيا المالية سواء بالنسبة لعدد شركات التكنولوجيا المالية أو حجم الاستثمارات فى هذه الشركات.

عدد الشركات:

فقد زاد عدد الشركات من ١٠ شركات فى عام ٢٠١٨ (سنة الأساس) إلى ٢١٦ شركة فى عام ٢٠٢٣، أي: الزيادة بنسبة ٢١٦٠٪ بعد خمس سنوات.

حجم الاستثمارات:

لقد تطوَّر حجم الاستثمارات من ٥ ملايين دولار فى عام ٢٠١٨ (سنة الأساس) إلى أن وصل إلى ٧٢٠ مليون دولار عام ٢٠٢٣، أي: الزيادة بنسبة ١٤٤٠٪ بعد خمس سنوات.

ثانيًا: مؤشرات انعكاس تلك الجهود على ثلاث مؤشرات للشمول المالي:

عدد أجهزة نقاط البيع:

حيث زاد عدد أجهزة نقاط البيع من ٣٥٢ ألف فى عام ٢٠١٨ (سنة الأساس) إلى أن وصل إلى مليون، ٧٣٩ ألف فى عام ٢٠٢٣، أي: بزيادة ٤٩٤٪ بعد خمس سنوات.

عدد البطاقات:

فقد زادت عدد البطاقات من ٢٨ مليون، ٥٦٠ ألف فى عام ٢٠١٨ (سنة الأساس) إلى أن وصل إلى ٤٧ مليون، ٧٦١ ألف فى عام ٢٠٢٣، أي: بنسبة زيادة قدرها ١٦٨٪.

حجم الإيداعات بالبنوك التجارية لكلِّ ١٠٠٠ بالغ:

والتي كانت مبلغ ١٠٥٣ ريال فى عام ٢٠١٨ إلى أن وصلَت فى عام ٢٠٢٣ إلى ١٧٤٦,٥ ريال، أي: بنسبة زيادة ١٦٦٪.

من كلِّ ما سبق يتضح لنا أن الجهود التي بذلتها المملكة فى مجال التكنولوجيا المالية أثَّرَت على مستوى الشمول المالي بأبعاده الثلاثة، حيث إن إنشاء شركات التقنية بالمملكة وزيادة حجم الاستثمارات بها، وإطلاق الأنظمة والتطبيقات والمبادرات الإلكترونية أدَّى إلى زيادة استخدام جميع فئات المجتمع للخدمات المالية بطرق أيسر. ووفقًا لمؤشر التقنيات المالية الحديثة فى الدول العربية (FinxAr) الذي أطلقه صندوق النقد العربي حلَّت فى المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بنسبة ٦٥ فى المائة، بفعل المبادرات المختلفة التي ترعاها السلطات فى مساعدة مراكز التقنيات لدعم المنتجات والحلول المالية الرقمية فى السعودية وتعزيز التثقيف المالي وبرامج التوعية المختلفة، وتسهيل وصول

المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.[١]، ووفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ تعمل المملكة على دعم شركات التقنية المالية وتطوير القطاع المالي السعودي وتحويله إلى مركز قوة للنمو والتنوُّع الاقتصادي.[٢]

الخاتمة:

بعد تناول بحثنا الراهن أهمَّ جوانب الشمول المالي من حيث توضيح مفهومه وأهدافه وشروط تحقيقه وأهميته على المستوى الدولي، مع إلقاء الضوء على أهم المفاهيم المتعلِّقة بالتكنولوجيا المالية ومجالاتها وأدواتها وأهميتها فى الارتقاء بالخدمات المالية والتحديات التي تُواجه استخدامها بالدول العربية، وتوضيح دورها فى تحقيق وتعزيز الشمول المالي فى المملكة العربية السعودية، مع إيضاح جهود المملكة نحو استخدام التكنولوجيا المالية.

فإنَّنا نختتم الدراسة الراهنة بتوضيح النتائج التي توصَّل إليها الباحث والتوصيات المقترحة من أجل تحسين الدور الذي تُؤدِّيه التكنولوجيا المالية فى تعزيز وانتشار الشمول المالي.

أولًا- النتائج:

من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة فقد توصَّلَت الدراسة للنتائج التالية:

أن تطبيق الشمول المالي يُعدُّ حماية للأفراد وللمجتمع من مشروعات اقتصاد الظلِّ، وقيام البعض بالنصب والاحتيال على آخرين لجمع مدخراتهم بدعوى استثمارها.

تتمثل أهم أهداف الشمول المالي فى توفير الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، والقضاء على الأسواق المالية غير الرسمية وخفض مستوى الفقر، فضلًا

(١) أطلق صندوق النقد العربي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، ٢٧ أبريل (نيسان) ٢٠٢١، مؤشر التقنيات المالية الحديثة فى الدول العربية (FinxAr). يلقي المؤشر الضوء على تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية فى الدول العربية.

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/٢٠ https://www.amf.org.ae/ar/news/27-04-2021

(٢) الموقع الرسمي لرؤية المملكة العبية السعودية لعام ٢٠٣٠ متاح على الرابط التالي

https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/vrp/financial-sector-development-program/

عن تحقيق الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك والنمو الاقتصادي للدولة.

لكي يتمَّ تطبيق منظومة الشمول المالي بفاعلية، يجب وصول الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع والقيام باستخدامها فعليًا مع تلبية كافة احتياجات المستهلك لمثل هذه الخدمات بتكلفة مناسبة.

يُوجد عوائق تقف أمام وصول الخدمات المالية إلى المستهلك، ومن ثم تحقيق الشمول المالي، وهذه العوائق نجدها من جانبين: جانب الطلب على هذه الخدمات، وجانب العرض لها.

تُساهم التكنولوجيا المالية فى عدة قطاعات من أهمها: قطاع المدفوعات، وقطاع التمويل الشخصي، وقطاع الإقراض، وإدارة الثروات- المستشار الآلي.

تُساعد التكنولوجيا المالية فى تحسين وتيسير استخدام الخدمات المالية، حيث تُوفِّر فرصًا هائلة لمُستخدمي الخدمات المالية من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا يُمكن التوسُّع فى الابتكارات المالية على حساب سلامة ومتانة المصارف، كما لا يجوز أن يحدث هذا التوسُّع على حساب حماية المستهلك وأمن المعلومات.

لقد تزايد عدد شركات التكنولوجيا المالية وحجم الاستثمار بها فى المملكة العربية السعودية بحلول عام ٢٠٢٣، وهذا يدلُّ على سرعة انتشار التكنولوجيا المالية واستخدامها بالمملكة العربية السعودية.

ساعدت التكنولوجيا المالية المطبَّقة فى المملكة العربية السعودية فى تعزيز الشمول المالي بها، حيث أثَّرت على أبعاد الشمول المالي الثلاثة، من حيث وصول الخدمات لفئات المجتمع مع سهولة استخدامها بجودة عالية وبتكلفة منخفضة.

ثانيًا- التوصيات:

فى ضوء ما تقدَّم من نتائج يُوصي الباحث بالآتي:

توعية ونشر ثقافة الشمول المالي وفوائده بين جميع أفراد المجتمع، وحث

عملاء الخدمات المالية بأهمية التعامل مع المؤسَّسات الرسمية، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة والندوات والمؤتمرات وغير ذلك.

ضرورة قيام المصارف المركزية والمؤسَّسات المالية بالدول العربية فى إطار جامعة الدول العربية بعقد مؤتمرات لوضع أُطُر قانونية وتنظيمية لتلك المؤسَّسات للإسهام فى تطوير المنتجات المالية وأدوات تقديمها للعملاء والذكاء الاصطناعي؛ حتى تكون مؤهَّلة وقادرة على الابتكارات وتقديم الخدمات المالية بطُرُق أيسر، مع التحوُّط ضد مخاطر التحوُّل من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي.

أن تقوم المؤسَّسات المالية بالدول العربية بزيادة تمويلات القطاعات الإنتاجية وخفض دعمها للأغراض الاستهلاكية، مع وضع أنظمة فعَّالة من جانب البنوك المركزية لمراقبة البنوك الأجنبية والشركات العالمية التي لها فروع فى الدول العربية من تحويل المدَّخرات العربية للخارج وضرورة استخدامها فى تمويل أنشطة اقتصادية داخل الدول العربية.

ضرورة إصدار القوانين والتشريعات التي تُنظِّم عمل التكنولوجيا المالية، وتعمل على حماية الأضرار، والمحاذير الناتجة عن استخدامها.

استمرار الجهود المبذولة وزيادتها نحو الاعتماد على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة؛ من أجل تحسين وتسهيل استخدام الخدمات المالية بين فئات المجتمع.

حث الدول العربية على ابتكار تكنولوجيا مالية محلية تتناسب مع طبيعتها وظروفها ومعتقداتها وعدم التبعية والاعتماد التام على الدول الأجنبية فى هذا المجال، ويُمكن أن يتمَّ ذلك من خلال برامج تدريبية للعاملين بالمؤسَّسات المالية والمهتمين بهذا المجال.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

١. البنك المركزي السعودي: تقرير استخدام وسائل الدفع عام ٢٠٢١، متاح على موقع البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx

٢. د. توات عثمان: التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحوُّل الرقمي للقطاع المصرفي- تجارب ودروس دولية للدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني: التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مارس ٢٠٢١.

٣. د. حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عالم المعرفة رقم٢٥٧، الكويت مايو ٢٠٠٠.

٤. ذهبية لطرش، وسمية حراق: واقع التكنولوجيا المالية فى الدول العربية وأهميتها فى تعزيز الشمول المالي فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد (٥)، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠٢٠.

٥. رحاب عادل صلاح الدين أمين. تجارب دولية فى التكنولوجيا المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية GIEM، المجلد ١٠٩. ٢٠٢١.

٦. زينب حمدي، وأوقاسم الزهراء: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. المجلد (٨) العدد (١)، الجزائر، ٢٠١٩.

٧. صندوق النقد العربي: فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل فى الدول العربية، ورقة عمل فى اجتماع الدورة ٣٦ لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت ٠١ أكتوبر ٢٠١٢.

٨. د. عادل عبد العزيز السن: دور الشمول المالي فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد (٥) العدد (٢) كلية الحقوق جامعة السادات، ديسمبر ٢٠١٩.

٩. د. فرحى زكرياء: التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق الميزة التنافسية على مستوى البنوك الإسلامية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مجلد (٨) العدد (٢)، الجزائر، ديسمبر ٢٠٢٣.

١٠. ماجد محمود محمد أبو دية: دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي فى النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر- غزة، ٢٠١٦.

١١. د. محمد صبري أبو زيد: المنظومة القانونية المنظمة للتكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الفتح، الإسكندرية، ٢٠٢٤.

١٢. مصطفى سلام عبد الرضا، وحيدر محمد كريم، وسنان عبد الله حرجان: التكنولوجيا المالية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٤، العدد (٢)، العراق، ديسمبر ٢٠٢٠.

١٣. ميرفت محمد عبد الوهاب: التكنولوجيا المالية ومدى استفادة الفئات الأكثر احتياجًا للخدمات المالية فى مصر، مجلة مصر المعاصرة العدد (٥٤٧)، يوليو ٢٠٢٣.

١٤. د. وهيبة عبد الرحيم، ود. الزهراء أوقاسم: التكنولوجيا المالية فى دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٣٨ أغسطس ٢٠١٩.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Ibor, B, Ikpa Offiong, A, & Samuel Mendie, E. Financial inclusion and performance of micro, small and medium scale enterprises in Nigeria. International Journal of Research Granthaalayah, 5(3). 2017.

2. Janattah. Toutou and Xiaodong ,The Relationship Between Liquidity Risk and Performance:An Empirical Study of Banks In Europe2005-2010", Master Thesis, University of Umea, 2011.

3. John Schindler, Fintech and financial innovation: Drivers and Depth, finance and economics discussion series, 7 Sep 2017. online:https:// papars.ssrn.com/sol3/papers.cfm? abstractid=202973

4. Jungo, João, Mara Madaleno, and Anabela Botelho. The relationship between financial inclusion and monetary policy: a comparative study of countries' in Sub-Saharan Africa and Latin America and the Caribbean." Journal of African Business 23.3 ,2022.

5. Kim, D.-W., Yu, J.-S., & Hassan, M. K. Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business. 2018.

6. Maher, Salma. "Financial Inclusion and Monetary Policy-Investigating the Relationship between Financial Inclusion and Monetary Policy: The Case of Egypt. 2022.

7. Marco Giodana, "fintech sector: Business model analysis in the mobile payment area", Master thesis, April 2018, online:

8. https://webthesis.biblio.polito.it/7269/1/tesi.pdf

9. McKinsey. What is financial inclusion? Article. August 7. https:// www.mckinsey.com/featured-insights/mckinsey-explainers/what-is-financial-inclusion/.2023.

10. Kpmg, "value of fintech", October 2017, online:

11. https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/uk/pdf/2017/10/value-of-fintech.pdf.

12. United Nations Capital Development Fund. Building inclusive financial sectors for development. United Nations Publications, 2006..

ثالثًا المواقع الالكترونية:

1. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
2. https://www.findevgateway.org/ar/organization/alliance-financial-inclusion-afi
3. https://www.findevgateway.org/ar/organization/alliance-financial-inclusion-afi
4. https://g20.org/ar/about/Pages/whatis.aspx
5. https://www.amf.org.ae/ar/news/27-04-2021
6. https://www.gpfi.org
7. https://www.cgap.org
8. https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/vrp/financial-sector-development-program/.
9. https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3